

التجنيس الصّوتي في اللّغة العربيّة

Phonetic Assonance in Arabic Language

أ.م.د. علي خليف حسين

Asst. Prof. Dr. Ali Khaleif Hussein

التجنيس الصّوتي في اللّغة العربيّة
Phonetic Assonance in Arabic Language

أ.م.د. علي خليف حسين

Asst. Prof. Dr. Ali Khaleif Hussein

جامعة بغداد/ كلية الآداب/ قسم اللغة العربية

University of Baghdad / College of Arts /
Dept. of Arabic

ali@coart. uobaghdad. edu. iq

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/١٠/١٥

تاريخ القبول: ٢٠٢٢/١/١١

خضع البحث لبرنامج الاستئلال العلمي
Turnitin - passed research

ملخص البحث:

يمثل التجنيس، أو المجانسة، أو التجانس إحدى الوسائل التي تفرض التفاعلات التأثيرية بين الأصوات وصولاً إلى تجانسها، لذلك أطلق عليه بعضهم (المشاكله والمشابهة) بوصفه وسيلة من وسائل اللغة، لإيجاد الانسجام الصوتي، وقد يتبادر إلى الذهن أن هذا المصطلح أقرب إلى البلاغة، ولا سيما فن البديع، وبالفعل إنَّ المجانسة فنٌّ من فنون البديع، له أحكامه، وأقسامه، وتفرعاته، ولكن الدراسة ليست بصدد المجانسة البلاغية، وإنما التجنيس في اللغة مظاهره متعددة وكثيرة، وهناك تحولات كثيرة في البنية اللغوية هدفها البحث عن المجانسة بين الأصوات، فقد تطرأ تغييرات كثيرة على تلك البنية، بفعل تجاور الأصوات الذي يؤدي إلى أن يؤثر بعضها في بعض وصولاً إلى تجانسها، وهذا موضوع قد يكون مبثوثاً في كتب القدماء تحت عنوانات متعددة، كالإدغام والإبدال، ولكنه لم يسلط الضوء عليه بشكل منفصل، وعلى الرغم من أن مظاهر اللغة، وكثيراً من ظواهرها تلجأ فيها إلى تقليل الجهد العضلي لأعضاء النطق، وتيسير النطق، فإنَّ للتجنيس منهجاً واضحاً لإبراز تلك الغاية، يضاف إلى ذلك دراسة تلك الظاهرة (التجنيس) ومحاولة التأصيل لها وتفريقها عن المصطلح البلاغي الذي يقترب معه بالاسم والغاية، ولكنَّ الاختلاف ماثل في جوانب حاولت هذه الدراسة أن تبرزها على وفق منهج يراعي الفروق الدلالية بين المصطلحين، ويورد أقوال العلماء وتعليقاتهم لها، في سعي جاد لإبراز الظواهر اللغوية بما ينسجم مع طبيعة اللغة وغاياتها.

الكلمات المفتاحية: الصوت، الإدغام، التجانس الصوتي، الإبدال.

Abstract:

The aim of this study is to trace the assonance between the voices as there are many changes occurred in the structure because of the phonetic closeness that causes the effect on each other. The topic of the research study is tackled in the old books under the titles of diphthong and substitution but it does not study separately these subjects. Although the linguistic phenomena and many of their features are to reduce muscles of articulations organs and facilitate the articulation. The assonance has a clear course in introducing assonance phenomena, rooting it and separating it from rhetoric term that is close to the name and purpose but the difference is represented in aspects the study highlights according to curriculum that is concerned with the semantics between the two terms.

Keywords: phonetic, assonance, voices, diphthongs, substitutions.

المقدمة:

اللغة في طبيعة وجودها وسيلة اتصال بين أفراد المجتمع، وهي كما عبّر عنها القدماء: (أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم)، وهذه الأصوات تتشكّل في سلسلة كلامية يوجد فيها المتكلم بطريقة يسيرة غير معقدة، ومن هذه الغاية، أو هذا الهدف أخذ الإنسان يسعى إلى إيجاد أفضل الطرائق التي توصله إلى مراميه وأغراضه بسهولة ويسر بحيث لم يجهد أعضاء نطقه، وهذا الاتجاه لم يكن عمدياً أو قصدياً، وإنما هو عفوي تميل إليه اللغة ميلاً غير مقيّد أو محدد بضوابط مفروضة سابقاً؛ فتجد الناطق عندما يقوم بتشكيل الألفاظ يكون ذلك بتنسيق صوتي منسجم قدر ما أمكنه ذلك، فالأصوات في السلسلة المنطوقة تعتمد على التأثير ببعضها لكي توفر حالة الانسجام الصوتي، وهناك حالات كثيرة للانسجام الصوتي منها: الإبدال، والإدغام، والاتباع والمزاوجة، ومنها الإمالة، والقلب، والحذف، إذ يحدث في السلسلة الكلامية أن تخضع الأصوات المتجاورة أو المتقاربة إلى تفاعلات تؤدي إلى تغيير في خصائصها وسماتها التمايزية، فقد يتجاوز صوتان يختلفان في المخرج أو يتفقان فيؤدي ذلك إلى انجذاب كل واحد منهما نحو الآخر فتتغير الخصائص الصوتية لأحدهما؛ فإما أن يلتصق أحدهما بالآخر، من طريق انتقال الصوت الفاصل بينهما إلى مكان آخر قد يكون في كثير من الأحيان خلفها، وإما أن يتصّف أحدهما بصفات الآخر، ومثل هكذا تأثيرات يلتقطها السامع بفعل قوة التمييز عنده، وبفعل قوة السعي لدى المتكلم لتقليل الجهد العضلي عند النطق، ومن ذلك يكون الصوت فاعلاً ومؤثراً عندما يسبك مع نظرائه في السلسلة الكلامية من أجل تشكيل الوحدات الدلالية.

ويمثل التجنيس، أو المجانسة، أو التجانس إحدى الوسائل التي تفرض التفاعلات التأثيرية بين الأصوات وصولاً إلى تجانسها؛ لذلك أطلق عليه بعضهم

(المشاكل والمشابهة) بوصفه وسيلة من وسائل اللّغة، لإيجاد الانسجام الصوتي، وقد يتبادر إلى الذهن أنّ هذا المصطلح أقرب إلى البلاغة، ولاسيما فن البديع، وبالفعل إنّ المجانسة فنّ من فنون البديع، له أحكامه، وأقسامه، وتفرعاته، ولكن الدراسة ليست بصدد المجانسة البلاغية، وإنّما التجنيس في اللّغة، ومظاهره متعددة وكثيرة، وهناك تحولات كثيرة في البنية اللّغوية هدفها البحث عن المجانسة بين الأصوات، فقد تطرأ تغييرات كثيرة على تلك البنية، بفعل تجاور الأصوات الذي يؤدي إلى أن يؤثر بعضها في بعض وصولاً إلى تجانسها، وهذا موضوع قد يكون مبعوثاً في كتب القدماء تحت عناوات متعددة، كالإدغام والإبدال، ولكنه لم يسلط الضوء عليه بشكل منفصل، وعلى الرغم من أنّ مظاهر اللّغة، وكثيراً من ظواهرها تلجأ فيها إلى تقليل الجهد العضلي لأعضاء النطق، وتيسير النطق، فإنّ للتجنيس منهجاً واضحاً لإبراز تلك الغاية، يضاف إلى ذلك دراسة تلك الظاهرة (التجنيس) ومحاولة التأميل لها، وتفريقها عن المصطلح البلاغي الذي يقترن معه بالاسم والغاية، ولكنّ الاختلاف ماثل في جوانب حاولت هذه الدراسة أن تبرزها على وفق منهج يراعي الفروق الدلالية بين المصطلحين، ويورد أقوال العلماء وتعليقاتهم لها في سعي جاد لإبراز الظواهر اللغوية بما ينسجم مع طبيعة اللّغة وغاياتها.

النسيج الصوتي

(التشكيل والتغيير)

وقف العلماء كثيراً على تأليف الكلمة العربية وتشكيلها، ونظروا إلى أصولها، وبينوا أنّ الكلمة العربية تتألف من أصوات يكون ترتيبها بحسب الذوق النطقي، ومنافذ خروج الصوت، أي يكون التأليف على أساس ذوقي، وعضوي يتصل

بتجاوز مخارج الأصوات الأصول التي تتألف منها الكلمة، أو تباعدهما بحسب موقعها من الجهاز النطقي، وبناء على ذلك فإنّ معيار الفصاحة عندهم يتطلب أن تكون اللفظة متألّفة من أصوات تكون مخارجها متناسقة ومتباعدة، ولا يمكن التخلّي عن هذا الشرط إلاّ في حالات ضيّقة في مواضع الزيادة والاصاق ونحوهما.

وبذلك تكون فكرة التقارب المخرجي والتباعد أساس ظاهرة التأليف، وهي التي استعان بها النقاد فيما بعد في الكشف عمّا سمّوه بـ (التنافر اللفظي) وعلى أساسه بنوا نقدهم للبناء اللفظي الذي يستند إلى الذوق العربي (حسان، ٢٠٠٦، صفحة ٢٦٥).

إنّ الصوت اللّغوي الذي يمثل الأداء النطقي للإنسان يأتي في سلسلة متوالية يتفرع فيها الناطق بحسب أغراضه، فيأتي التأليف الصوتي ثنائياً، وثلاثياً، ورباعياً وأكثر من ذلك أو أقل لتكوين الألفاظ التي تحمل مضامين ودلالات معبرة عن الأغراض.

والتطور الذي يلحق الأصوات يكون أسرع من التطور الذي يصيب الصيغ والتراكيب، والمفردات، والأساليب، وأكثر تنوعاً؛ لأنّ الجانب المنطوق يمتلك حرية أكثر من الجانب المكتوب، واللّغة في طبيعتها وتكوينها تصادف في تركيبها وتجمعاتها الصوتية ظروفًا سياقية لا تجدها في الكلام المكتوب (أنيس، ١٩٧١، صفحة ٣٦٩).

فاللّغة المكتوبة واللّغة المنطوقة تبتعدان إحداهما عن الأخرى إلى حد كبير، فلا تكون الكتابة انعكاساً لما يتمّ التكلم به إلا نادراً، لأنّ الترتيب المنطقي الذي يتم فيه ترتيب الكلمات في الجملة المكتوبة ينقطع، وينفصم في الجملة المتكلمة.

فلا يوجد ذلك الترتيب الذي يأتي بشكل منطقي تحكّمه القواعد النحوية، بل يعتمد منطوقاً انفعالياً تتكون على إثره الأفكار وفقاً للأهمية الذاتية التي يريدها المتكلم، وتؤدي أساليب وأغراض نفسية وصوتية ذلك الدور، كالنبر، والتنغيم،

فتطول مقاطع صوتية وتَقْصُرُ أخرى وتتلاشى وغير ذلك (عبد التواب د. ، ١٩٨٥ ،
صفحة ١٤٤).

إنَّ الأصوات تُصاب بالتغيير بحسب عوامل وظروف متعددة، وقد رصد
العلماء تلك التغييرات بقوانين محكمة، فإذا كانت الرموز واحدة وثابتة في لغة ما،
فإنَّ الأصوات التي ترمز إلى تلك الرموز يصيبها التغير والتنوع بحسب الأداء،
فالصوت الواحد في لغة ما، وفي سياق صوتي معين يخضع إلى التغيير في كل كلمات
تلك اللّغة من دون استثناء إلا في بعض الأشكال والمواضع التي يحكمها القياس .

ومن أبرز تلك القوانين التي يرى العلماء أنّها تتحكّم في أي تطور صوتي هي
(عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٣٧٢).

١- قانون جرامونت

٢- قانون الجهد الأقل

٣- قانون التردد النسبي

٤- عامل السرعة

٥- عامل التوازن

٦- العامل الخارجي

وعلى الرغم من أنّ تلك القوانين قد واجهت بعض الانتقادات أو تم تسجيل
ملاحظات عليها، فإنّها ظلت مرجعا سببيا لتفسير ذلك التطور الذي تخضع
له الأصوات. ويبدو أنّ التطور الذي يصيب الأصوات، هو في حقيقته صراع
بين رغبات وأغراض الإنسان الاتصالية وسعيه الدائم إلى تقليل جهده العضلي

والعقلي؛ وبذلك يكون عامل الحد الأدنى من الجهد، وعامل الحد الأعلى من التمييز هما العاملان اللذان يتجاوزان الإنسان (عمر، ٢٠٠٦، صفحة ٣٧٢).

وبما أن اللغة عادات صوتية تقوم بها أعضاء النطق، وبما أنّها لا تؤديها بصورة واحدة، بل هناك فروق دقيقة بين أبناء اللغة الواحدة، وفي البيئة الواحدة، فلا يوجد اثنان ينطقان نطقاً متماثلاً في كل الصفات بل إنّ الفرد الواحد قد يقوم بنطق الصوت الواحد من لغته نطقين متباينين في ظروف متباينة (أنيس، ١٩٧١، صفحة ٣٦٨).

وهذا التغيير أو التطور الذي تخضع له الأصوات، إنّما هو تغيير غير إرادي، فهو عفوي لا يشعر به المتكلم الذي يبحث دائماً عن النطق السهل الذي لا يكلفه جهداً عضلياً أكبر؛ فينطق بالصوت السهل بدل الصعب، فيظن أو يتخيل أنه ينطق الصوت الأصلي من دون أي تغيير فيه، يساعده في ذلك كثرة الاستعمال للصوت اللغوي؛ لأنّ الصوت إذا شاع استعماله في الكلام كان عرضة لظواهر لغوية، إمّا أن تكون إبدالا، أو إدغاماً، أو سقوطاً من الكلام (أنيس، ١٩٧١، صفحة ٢١٣).

وهذه التغييرات تشير إلى ما عليه اللغة من تعرضها للمؤثرات والعوامل التي طالما غيرت وما زالت تغير في أحوالها، حتى لوحظ التباين بين أفراد الأمة الواحدة الذين يتكلمون لغة واحدة، وذلك بسبب طبيعة أعضاء النطق، أو الميل إلى السهولة (زيدان، د. ت، صفحة ١٢).

ومن هنا فالتأكيد ينحصر في طريقة النطق المتبعة من المتكلم، فهو من يتحكّم في طريقة أدائه للأصوات في داخل السلسلة المنطوقة، فهو عندما يريد أن يتكلم، أو يوجّه رسالة، أو مضمونا، أو دلالة، فإنّه يستعمل تنوعات موسيقية تحمل المشاعر والحالات الذهنية، فيغيّر الجملة من خبرية إلى استفهامية إلى توكيدية من دون تغيير

في بعض الأحيان في أشكالها المكونة لها؛ لذلك فإن التنوع بين الأفراد مستمد من طريقة الأداء، وبناء على ذلك ذهب بعض الباحثين إلى (انه من الأسلم ألا يحاول المرء وضع قانون صارم يحدد طريقة الأداء) (ماريو باي، ١٩٧٣، صفحة ٩٥).

خصائص الأصوات في السلسلة المنطوقة

إذا كانت طبيعة اللغة عبارة عن كلمات وجمل يصوغها المتكلم للتعبير عن أغراضه، فإن تلك الكلمات والجمل لا يعني أنها تحتفظ بخصائصها التي وصفها العلماء للأصوات قبل دخولها في التركيب، فهناك وصف خاص بكل صوت، وما يتمتع به من صفات كالجهر، والهمس، والشدة، والرخاوة وغيرها من الصفات التي تُعطى للصوت بوصفه وحدة مستقلة على مستوى التجربة، فالصوت في الكلمة أو الجملة يكتسب خصائص جديدة، لأنَّ للأصوات نظاما عاما يحكم علاقاتها مع بعض بقواعد وأصول. فالصوت لا يُدغم في آخر في مواضع معيّنة، ولكن نجد في سياق آخر قد ينقلب صوتا جديدا، وقد يُحذف إذا كانت هناك شروط تستدعي ذلك الحذف أو الإبدال، فهناك خصائص صوتية للأصوات في الكلام المتصل (السرعان، ١٩٦٢، الصفحات ١٨٧-١٨٨).

فدراسة الأصوات بمعزل عن سياقها التركيبي بحيث لا يوجد رابط بينها كان يكفي لملاحظة موقع الأعضاء وأوضاعها، ولا يوجد هناك إشكال في الصفة السمعية؛ لأنَّ الأذن تتكفل بتثبيت كيفية السماع، وأما عملية النطق فقد تواجه إشكالات وصعوبات، فليس بإمكان الفرد أن ينطق دائما بما يريد النطق به، فأدى ذلك إلى ربط الأنواع الصوتية في الفونولوجيا، فبعد أن كان العلماء ينظرون في تعيين مخرج الأصوات ونطقها. وهي -أيضا- تخضع للتغيير في جميع الألسن. فإنَّ علم

التجنيس في اللغة والاصطلاح

التجنيس لغة

الجنسُ : الضرب من كل شيء، وهو من الناس، ومن الطير، ومن الحدود، والجمع أجناس وجنوس، والجنس، أعم من النوع، ومنه المجانسة والتجنيس يقال، يجانس هذا أي: يشاكله (المصري، ٢٠٠٣، صفحة ٤٣/٦).

والمعنى المعجمي للفظ يشير إلى المشاكلة أو المشابهة، وهو يقترب كثيرا أو يطابق معناه الاصطلاحي، فجانسه مجانسة شابهه أو شاكله، وجانس بين الأشياء نسق بينها. والجناس، والتجنيس، والمجانسة، والتجانس كلها ألفاظ مشتقة من الجنس (المدني، ١٩٦٩، صفحة ٩٧/١).

وكل الاشتقاقات والتعريفات تشير إلى أن التجانس هو التشابه الواقع في اللفظة مع اختلاف في المعنى الذي يقترب من مفهوم البلاغيين له؛ فعلى الرغم من أنه مشابهة أو مشاكلة، فإنه يكون لظاهره أو الشكل الخارجي. في حين إن المضمون يختلف كما سيظهر في الاصطلاح.

فالمجانسة مستمدة من المشابهة التي تصل إلى درجة تتحول المشاكلة والمشابهة إلى مجانسة، من خلال الاندكاك المؤدي إلى الانصهار والاندماج الصوتي، لأنه سيصبح من جنسه، فهناك تقارب كبير بين الأصل المشتق منه الجناس والتجانس، وبين الاصطلاح الذي اصطلح عليه العلماء سواء أكانوا علماء بلاغة أم علماء لغة، وبغض النظر عن الصيغ التي يأتي عليها التجنيس، فإن معناه العام واحد وهو المشاكلة أو المشابهة وهذا ما سيوضح بشكل أوسع عند الحديث عنه في الاصطلاح.

في الاصطلاح

ظهر التجنيس بشكل واسع عند ابن جني، وإذا ذُكر تبادل إلى الذهن الفن البلاغي المعروف عند أهل البلاغة، ولاسيما علماء البديع، والجناس من أبرز الفنون البلاغية، وأهم المحسنات اللفظية. فالتجنيس يُعرّف عند البلاغيين بأنّه أن تجيء الكلمة تجانس أُخرى في بيت شعر أو كلام، ومجانستها لها أن تشبهها في تأليف حروفها (عتيق، د. ت، صفحة ٢٥).

وأدقّ تعريف له هو: (أن تتفق اللفظتان في وجه من الوجوه ويختلف معناهما) (العلوي، ١٤٢٣هـ، صفحة ٢/٣٥٦).

وقد قسّم العلماء التجنيس على جناس عام وجناس ناقص، فأما التام أو الكامل فهو أن تتفق الكلمتان في لفظهما وحركاتهما ولا يختلفان إلا من جهة المعنى كقوله تعالى: (وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ).

ويظهر من ذلك أنّ الساعة الأولى هي القيامة، والساعة الثانية هي مفرد الساعات وهي الجناس الناقص، فيتفرع إلى أنواع كثيرة، فمنه المختلف، والمطلق، والمركب، ومنه المذيل، والمزدوج، والمصحّف، والمضارع، ومن ذلك قول الرسول ﷺ (اللهم كما حسّنت خلقي حسن خلقي)، فاللفظتان كما يظهر متساويتان في التركيب، مختلفتان في الوزن والمعنى، وقد فصل البلاغيون في أنواع الجناس، ومثلوا لها شعرا ونثرا، وأبرزوا قيمة الجناس التي تكون تابعة للمعاني، وبخلاف ذلك يكون ثقيلًا لا يقبله الذوق السليم (مطلوب، ١٩٨٠، صفحة ٥٥).

ومن أصناف التجنيس ما يطلق عليه (تجنيس التصريف) وهو ما كان كالمصحف إلا في اتحاد الكتابة. وهو لا يخلو من أن تتقارب فيه الأصوات باعتبار المخارج أو لا

تتقارب، فإن تقاربت سَمِّي ذلك مضارعا، وإن لم تتقارب سَمِّي لاحقا، ومثله قوله تعالى: (وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ وَإِنْ يُهْلِكُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ) (الحلبي، ١٩٨٠، صفحة ١٩٥).

وهم يرون في التجنيس أن يكون أفضل وأحسن إذا قل وأتى في الكلام عفويا بعيدا عن الركة (الحلبي، ١٩٨٠، صفحة ١٩٨).

والتجنيس البلاغي يقترب كثيرا من التجنيس الصوتي الذي أشار إليه علماء النحو والصرف، فالأتجاه العام يسير نحو السهولة النطقية، والمشابهة، والمماثلة، والمشاكلة والمضارعة، فما يحدث في بنية الكلمة من تغيير في بعض أصواتها، إنما هو لتقريب صوت من صوت ليكون مجانسا له في النطق، لا يصل إلى حد الفناء، بل تغيير بعض خصائص الصوت، لأن طبيعة المتكلم تنجح إلى السهولة في التشكيل الصوتي، وتحاول قدر ما أمكنها الابتعاد عن العسر، والصعوبة النطقية، وتجنب التنافر الصوتي، والتعقيد اللفظي.

فالتجنيس هو ما يستحسنه الذوق الذي يستشعر إيقاعات الأصوات وائتلافها فتستلذه الأذن، وقد أشار البلاغيون إلى أن التجنيس له التأثير الكبير في منح الكلام جمالا، وروعة، وقدرة في التأثير في السامعين، لأن المعنى هو الذي يطلبه وليس تكلفا، قال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في هذا الجانب (إن ما يعطي التجنيس من الفضيلة أمر لم يتم إلا بنصرة المعنى إذ لو كان باللفظ وحده لما كان فيه مستحسن) (الجرجاني، ١٩٤٨، صفحة ١٢).

وبناء على ذلك يمكن أن نسجل مسألة مهمة لها الأثر الكبير في توجيه مضمون التجنيس مستنبطة مما تقدم، وهي أن التجنيس، أو الجناس: والمجانسة يأتي في كلام

العرب من دون تكلف، يتناسب مع طبيعة المتكلم العربي الذي يميل إلى إيجاد الانسجام والتماثل في ألفاظه.

غير أنّ الجناس، أو المجانسة عند البلاغيين هو أن تتشابه اللفظتان في الشكل الخارجي، وتختلف في المعنى، وذلك بقصد إثارة السامع، فيوهمه للوهلة الأولى بأنّ المعنى فيهما واحد، فتنبّه قدرات السمع لمعرفة المراد من الكلمة الثانية عندما يدرك أنّ المقصود بالثانية غير المعنى الأول (السلطاني، ٢٠٠٦، صفحة ٥٣).

وقد حفل الجناس باهتمام البلاغيين، فاعتنوا به عناية كبيرة، وتوسّعوا في الحديث عنه، وشرحه، وتفرّعه، وقسمّوه إلى أقسام متعددة كلها تدور حول وصف عام وشامل له، بأنّه اتفاق لفظين أو أكثر في الحروف أو في بعضها، وهو ضرب من ضروب التكرار، لتأكيد الإيقاع الصوتي، وتقويته ولجذب السامع؛ لأنّ حروف ألفاظه تكون من جنس واحد (عتيق، د. ت، صفحة ١٩٦).

وعند اللغويين نجد ابن جني (ت ٣٩٢هـ) قد أطلق مصطلح التجنيس عندما تحدث على تاء (افتعل) عندما تُقلّب. فقال في ذلك مبينا السبب الذي أدّى إلى أن تقلّب تاء (افتعل) إلى صوت يقارب، أو يماثل مجاوره فقال: (والعلة في أن لم ينطق بتاء افتعل على الأصل إذا كانت الفاء أحد الحروف التي ذكرها، وهي حروف الإطباق أنهم أرادوا تجنيس الصوت، وأن يكون العمل من وجه بتقريب حرف من حرف كما في مصدق مزدق كل ذلك ليكون العمل من وجه واحد. فهذا يدلّك من مذهبهم على أنّ للتجنيس عندهم تأثيرا قويا) (المازني، ١٩٥٤، الصفحات ٢/ ٣٢٤-٣٢٥).

ويبدو أنه يقصد بالتجنيس المضارعة، أو المشاكلة، أو المشابهة على الرغم من أنه سمّاها أيضاً في الخصائص بـ(الإدغام الصغير) (ابن جني، ١٩٥٢، صفحة ١٤١/٢).

ويمكن أن نجد صدى ذلك عند سيويه (ت ١٨٠هـ) الذي أطلق عليها المضارعة أو المقاربة (سيويه، ١٣١٧هـ، صفحة ٤٢٦/٢).

والتجنيس الصوتي، إنّما هو في حقيقته إدغام، ولكنه لا يصل إلى حد فناء صوت في صوت آخر فناءً تاماً، أو تحوّل أحد الصوتين إلى مثل الصوت الآخر في مخرجه وصفاته، ولكنه يعمل على تغيير بعض صفات أحد الصوتين إلى الحد الذي يقربه من الآخر بشكل يسهم في تخفيف عملية النطق، واختصار في الجهد العضلي للمتكلّم، ولعلّ هذا هو الذي دعا ابن جني وغيره من العلماء إلى تسميته بالإدغام الصغير.

فقال وهو يتحدث عنه: (قد ثبت أنّ الإدغام المألوف المعتاد، إنّما هو تقريب صوت من صوت وهو في الكلام على ضربين:

أحدهما: أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام فيدغم الأول في الآخر.

والآخر: أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوّغ معها الإدغام فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه. . . فهذا حديث الإدغام الأكبر، وأما الإدغام الأصغر فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك) (ابن جني، ١٩٥٢، الصفحات ١٤١/٢-١٤٣).

وقد أوضح سيويه بشكل دقيق مفهوم المضارعة الذي هو التجنيس عند ابن جني فقال متحدثاً عن الإبدال في صيغة أفعل: (أرادوا التخفيف حين تقاربا فأبدلوا

مكائنها أشبه الحروف بالصاد وهي الطاء ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد من الحروف وليكون عملهم من وجه واحد) (سيبويه، ١٣١٧هـ، صفحة ٤٢١/٢).
ومثله عند كلامه عن الإبدال في (الصاد) الساكنة و(الشين) إذا جاء بعدهما (الدال)؛ لأنهما يلحقهما نوع من الجهر، فتتأثر (الصاد) المهموسة (بالدال) المجهورة، ويلجأ الناطق إلى ذلك من أجل التقريب بين الصوتين فقال سيبويه: (إنما دعاهم إلى أن يقربوها ويبدلونها ليكون عملهم من وجه واحد وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد) (سيبويه، ١٣١٧هـ، صفحة ٤٢٦/٢).

يظهر مما تقدّم من تعريفات العلماء أن التجنيس هو تقريب صوت من صوت آخر ليمثله في خصائصه سواء بالصفة أو المخرج، ولكن ذلك لا يصل إلى حد فناء صوت في آخر، وإنّما يكون أحد الأصوات أقوى تأثيراً في الآخر، فيحاول أن يجذبه إليه ويجرده من صفاته ليجانسه، وهذا ما سيظهر جلياً عند الحديث عن مظاهر وظواهر التجنيس في اللغة العربية، والتجنيس الصوتي عند أهل اللغة يقترب من دائرة البلاغة في الشكل ويختلف عنه بالمضمون، فهو مجانسة ومشاكلة، ولكن من غير تغيير في المعنى والدلالة، وإنما هو عمل صوتي محض. في حين إن المصطلح البلاغي يحمل الجانب الصوتي في الإتيان اللفظي والمجانسة الصوتية ويحمل الجانب الدلالي في أن اللفظة الثانية تخالف دلالة اللفظة الأولى.

مظاهر التجنيس الصوتي في اللغة العربيّة

للتجنيس الصوتي في اللّغة العربيّة مظاهر متعددة، يخضع تقسيمها لطبيعة اللّغة وآليات تعاملها مع مفرداتها، وصياغة نسيجها الصوتي فيشعرنا الكلام المتصل بوجود نسق صوتي منسجم حال سماعه، وقد يظهر لنا أنّ هناك تغييرا قد أصاب اللّفظ حتى جعله بهذه الانسيابية النطقية، التي جاءت في أغلب الأحيان نتيجة لعوامل متعددة، أسهمت في إيجاد التنوعات في الوحدة الصوتية التي أمكنتنا من تحليل السلسلة الكلامية للوصول إلى كشف الطريقة التي من خلالها تبادلت الأصوات صفاتها، وأثرت في بعضها.

ف نجد في (السين) ومجهورة (الصاد) أنّهما يتقابلان ويتأثران ويؤثران، فهناك من يقول: (النسبة) بالسين، وهناك يقول: (النزبة) بالزاي، فهو ينطق زايا بطريقة آلية إذا وقع قبل صوت صامت مجهور، فالسين هنا نطقت زايا، لأنّها وقعت قبل صامت مجهور وهو النون.

وهذا كلّ ما يسعى إليه الناطق، الذي يميل إلى إيجاد انسجام صوتي بين أصوات الألفاظ، ومجانسة صوتية عند النطق بها، وأبرز مظاهره هي:

١- الجهر والهمس:

تلجأ الأصوات إلى التأثير في بعضها بسبب المجاورة، فيتأثر الصوت الضعيف بالصوت القوي، أو ينسجم الصوت القابل للتخلي عن صفته مع الصوت الآخر وقد بين ذلك سيبويه في كثير من المواطن، والتي عبّر عنها بالمضارعة عندما تجاور (الصاد والشين) المهموستان (الدال) المجهورة فقال في ذلك: (فجعلوا الأول تابعا للآخر فصار عوا به أشبه الحروف بالدال من موضعه وهي الزاي لأنّها مجهورة غير

مطبقة ولم يبدلوا زايًا خالصة كراهية الإجحاف بها للإطباق) (سيبويه، ١٣١٧هـ،
صفحة ٤٢٦/٢).

وعبّر ابن جنبي عن ذلك بالتقريب بين هذه الأصوات في النسيج الصوتي
للكلمة، فقال معللاً ذلك: (فلما سَكَنت الصاد صَعَفَت به جاورت الصاد، وهي
مهموسة الدال وهي مجهورة قَرَبت منها بأن أُشَممت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة
للدال بالجهر) (ابن جنبي، ١٩٥٢، صفحة ١٤٦/٢).

فالضعف الذي رافق (الصاد) بسبب سلب حركتها عندما جُعِلت ساكنة،
وجاورت (الدال) تأثرت بالجهر، فيشعر السامع أنّها (زاي)، ويتّضح ذلك بشكل
كبير في صيغة (أَفْتَعَل) عندما تكون فاؤها (زايًا أو دالًا أو ذالًا) قال ابن عصفور
(ت ٦٦٩هـ) (فأما تَفْعَل وتَفَاعَل فتَقَلب فيهما التاء حرفاً من جنس ما بعدها
وتسكنه بسبب الإدغام وتجلب همزة الوصل إذ لا يمكن الابتداء بساكن فنقول:
(أَطَيَّرَ وإِدَاراً في المضارع يطَيَّرَ ويدَاراً) وفي اسم الفاعل مطَيَّرَ ومدَارِي وفي المصدر
أَطَيَّرَ وإِدَارِو) وإِما افْتَعَل فتَقَلب فيه التاء من جنس ما بعدها وتسكنها بنقل حركتها
إلى ما قبلها ثم تُدغم فتقول (اخصَّم) (ابن عصفور، ١٩٨٦، صفحة ٥٠٧).

وأخذت المضارعة منحى صوتياً لا يقتصر على الصوامت، وإنّما الصوائت التي
يلجأ المتكلم إلى المجانسة بين الحركات، فقال ابن جنبي موضحاً ذلك: (واعلم أنك
كما قد تجد هذه المضارعة وهذا التقارب بين الحروف فقد تجده أيضاً بين الحركات حتى
أنك تجد الفتحة منسوبة بشيء من الكسرة أو الضمة منحواً بها إليهما وتجذ الكسرة أيضاً
منسوبة بشيء من الضمة والضمة منسوبة بطرف من الكسرة ولا تجذ الكسرة ولا الضمة
منسوبة بشيء من الفتحة) (ابن جنبي، سر صناعة الإعراب، ١٩٥٤، صفحة ٦٠/١).

وهذا النصّ يكشف ذلك التناسق الصوتي والتأثير الذي يكون مشروطاً وذوقياً فالحركات القصيرة تتجانس صوتياً فتمال (الألف) نحو (الياء) لضرب من تجانس الصوت، وكذلك، إمالة (الفتحة) نحو (الضمة) كالتفخيم، وقد بين ابن جني الآلية والمسوّغات النطقية في ذلك التأثير النطقي الذي يجعل الحركات تؤثر في بعضها فقال: (إنّ بين الضمة والكسرة من القرب والتناسب ما ليس بينهما وبين الفتحة فجاز أن يتكلف نحو ذلك بين الضمة والكسرة لما بينهما من التجانس) (ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٩٥٤، صفحة ١/٦٢).

إنّ الصوائت القصيرة تتأثر بعضها ببعض في أثناء التأليف الفونولوجي، وذلك لأسباب عضلية في أن جهاز النطق يميل في أثناء الكلام إلى تقريب هذه الأصوات بعضها من بعض على حيز المخارج والصفات، وتسلك في ذلك اتجاهات متعددة، فقد يكون الاتجاه هو للتآلف فيؤدي ذلك إلى ثبات أصوات الكلمة وعدم التغيير السريع، يقابله اتجاه تنافر وهو الذي يؤدي إلى التغييرات في أصوات الكلمة، وهو في بعض الأحيان يكون من أسباب تطور الأصوات، ويمكن التخلص من هذا التنافر من خلال تغيير في الأصوات بحيث يؤدي إلى الانسجام، أو المماثلة، أو حذف الصوت الذي يسبب التنافر، أو إقحام صوت يلغي ذلك التنافر (المطلبي، ١٩٨٤، الصفحات ٢٥٩-٢٦٠).

فالأصوات عموماً تجنح في الكلام إلى الانسجام فيما بينهما، وذلك حتى لا تكون هناك صعوبة في النطق عندما ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح أو بالعكس في أثناء الأداء النطقي تسهيلاً وتيسيراً؛ ومن هنا أطلق العلماء العرب على مثل هذه الظاهرة التناسب أو المشاكلة (ابن يعيش، ٢٠٠١، صفحة ١٢٦٥).

والتي تُعطي انسجاما صوتيا متأثيا من مراحل نطقية تقود إلى جعل الأصوات المختلفة متشابهة ف(ادّعى) أصل الدال المشددة (دال وتاء) الدال تمثل (فاء الفعل) والتاء تمثل (تاء الافتعال) قُلبت (دالا) فهذا يُعَدُّ تشابها وإدغاما، ويطلق العلماء على هذا التشابه بالكلي إذا تطابق الصوتان تماما، أمّا إذا تشابه الصوتان ولم يتطابقا كان التشابه جزئيا، ومثل ذلك (اضْطَجَعَ)، و(أزْدَجَرَ) ف(الطاء والدال) أصلهما (تاء) وقد قُلبت (طاء) لتشابه الضاد، (ودالا) لتشابه الزاي، فهذا يُطلق عليه (تشابها)، وليس إدغاما، لأنّ الصوتين لم يتّحدا إلى صوت واحد مشدد (برجشتراسر، ١٩٨٢، صفحة ٢٩).

وإذا دققنا في أنواع التشابه يظهر لنا أنّها قد تفاوتت تبعا لمقدار تغير الصوت، فقد تتغير صفة واحدة فقط نحو كلمة (ادّعى). فإنّ صفة واحدة للتاء فقط هي التي تغيرت فصارت مجهورة بعد أن كانت مهموسة، ونحو (ادّكر)، بدل (ادّكر) أو (أخذتم) تصيح (أختم)، فإنّ أصل الصوت المتغير في الأولى (تاء مهموسة شديدة)، أصبحت (ذالا مجهورة رخوة)، وفي الثانية على العكس، وتلك الأنواع من التشابه تكون مطردة، أي يحصل التشابه أو المجانسة فيها في كل الكلمات التي تأتي على تلك الأبنية، لأنّ كثيرا من الأصوات تتشابه في الكلمة، وهذا التشابه أو التجانس من أهم أسباب إبدال الأصوات وتقريبها من بعض (برجشتراسر، ١٩٨٢، الصفحات ٣٢-٣٣). لأنّ للأصوات في السلسلة الكلامية القدرة على التأثير المتبادل عند النطق بها في الكلمات والجمل، فيؤدي ذلك إلى تغيير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها، لكي تتفق في المخرج أو في الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها، أو القريبة، أو المجاورة لها في الكلام، فيحدث بسبب ذلك نوع من التوافق والانسجام، وتوضيح ذلك أنّه إذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد، أو من مخرجين

متقارين، واتصف الأول بالجهر، والآخر بالهمس، حدث جراء ذلك الالتقاء شدّ وجذب، فكل صوت يحاول أن يجذب الآخر نحوه ويجعله مماثلاً له في الصفة، وهذا لا يقتصر على الأصوات الصامتة، وإنما يحدث في الحركات، وكذلك بين الحركات والأصوات الصامتة (السامرائي، ١٩٨١، صفحة ٣٠).

ذكر أبو الطيب اللغوي (ت ٣٥٠هـ) أنّه يقال: في (نشز - نشس) كما يقال: في (رجل جبس) للرجل الذيء (رجل جبز) (أبو الطيب اللغوي، د. ت، صفحة ١١٨/٢).

ففي المثال الأول تأثرت الزاي المجهورة بالشين المهموسة، قبلها، فأدّى ذلك إلى أنّ تقلب إلى نظيرها المهموس وهو السين، أمّا في المثال الثاني فقد أصاب التأثير السين المهموسة بالباء المجهورة قبلها، فقلّبت إلى نظيرها المجهور وهو صوت الزاي (السامرائي، ١٩٨١، صفحة ٣٧).

ومن ذلك ما ذهب إليه المبرد (ت ٢٨٥هـ) في تفسير قلب (السين صاداً) فقال: (هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً وتركها على لفظها أجود، وذلك لأنّها الأصل، وإنما تقلب للتقريب من بعضها، فإذا لقيها حرف من الحروف المستعلية قلبت معه ليكون تناولهما من وجه واحد، والحروف المستعلية: الصاد والضاد والطاء والظاء والخاء والغين والقاف. . . فإن كانت السين مع حرف من هذه الحروف في كلمة جاز قلبها صاداً، وكلّما قرّب منها كان أوجب، ويجوز القلب على التراخي بينهما، وكلما تراخى فترك القلب أجود، وذلك قولك: سطر واطر وسقر وصقر) (المبرد، المقتضب، ١٩٦٨، صفحة ٢٢٥/١).

ونقل المبرد عن (أم الهيثم) قولها جاء فلان يضرب أصدره وأزدره وأسدره (المبرد، الفاضل، ١٩٥٦، صفحة ٢٣).

فهذا التناوب الصوتي هدفه إيجاد التناسب بين الصوتين ولتقريب الصوت من مثيله الذي يتحلّى بخاصية الانسجام مع الأصوات المجاورة له، فيعطي انسيابية نطقية وسلاسة لفظية، فيقول سيويه: (أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بصفة القاف ليكون العمل من وجه واحد وهي الصاد فكلاهما مستعل) (سيويه، ١٣١٧هـ، صفحة ٢/٤٢٧).

ويعطي السيرافي تعليلاً أكثر وضوحاً يفسر التغيير الذي أصاب (الصاد) عندما جاور الدال فقال: (إن الصاد مهموسة رخوة مطبقة، والدال مجهورة شديدة غير مطبقة، فنبت الصاد عن الدال كما بينهما من هذه المخالفات بعض النبوة فجعل مكان الصاد حرف بين الصاد والدال وهو الزاي الذي هو من مخرجها، وقل نوا عنها من الصاد، وذلك الحرف هو الزاي مجهورة غير مطبقة، فوافق الدال بالجهر وعدم الإطباق، ووافق الصاد بأثما من مخرج واحد وبالصفير) (السيرافي، ٢٠٠٨، صفحة ٦/٥٧٦).

أوضح السيرافي العلة في ذلك والتمثلة في الاختلاف الواضح بين الصفات التي يتصف بها صوتا (الصاد والدال)، ولأجل التقريب بينهما يكون بتقليل تلك الاختلافات من خلال إشمام الصاد الزاي لاسيما أئها من مخرج واحد، ويتصفان بصفة واحدة لتقريبها من الدال التي تجاورها، والتي تشترك معها في الصفة وهي الهمس، وهذا ما أكدّه أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) عندما بين إبدال السين من الصاد أو تقريبه منه بالمضارعة.

فقال: (فوقفوا بين الحرفين مع حجز ما حجز بينهما من الحروف وكأنه أحب أن يتشاكل بهذه المضارعة ليكثر بذلك تناسب الحرفين إلى الآخر فأشرب الصاد صوت الزاي لذلك) (ابن خالويه، ١٩٧٩، صفحة ١٦٢).

فهناك مضارعة، وتجانس، وتشاكل، فالتجنيس حاضر في الأمثلة جميعها التي تم ذكرها؛ لأنَّ إيجاد التناسب، والتجانس مسالة ذوقية ونطقية يراعيها المتكلم، ويبحث جاهدا عن أيسر الطرائق العفوية وغير القصدية، فإنَّ العلماء العرب أجادوا التعليل لمثل تلك الحالات من خلال الوقوف على التغيرات الحاصلة في الألفاظ، فقد ذهب ابن دريد (ت ٣٢١هـ) إلى تعليل إبدال (السين صاداً) بأسلوب علمي ذوقي ينم عن إدراك لكل مراحل التغيير الحاصل في ذلك الاختيار بين الصوتين لدى المتكلم فقال: (لأنَّ السين من وسط الفم مطمئنة على ظهر اللسان، والقاف والطاء شاخصتان إلى الغار الأعلى فاستثقلوا أن يقع اللسان عليها ثم يرتفع إلى الطاء والقاف، فأبدلوا السين صاداً، لأنَّها أقرب الحروف إليها لقرب المخرج، ووجدوا الصاد أشد ارتفاعاً وأقرب إلى القاف والطاء وكأن استعمالهم اللسان في الصاد مع القاف أيسر من استعمالهم إياه مع السين) (ابن دريد، ١٩٨٧، صفحة ١٢ / ١).

والتأثير حاصل عندما يكون الصوت مجاوراً لأصوات تختلف عنه في الصفة، فيعمل الأقوى على التأثير في تلك الأصوات التي تقبل أن تتحلل بسبب التأثير الذي أحدثته في كامل المقطع الصوتي، أو يمتد تأثيره إلى جميع الأصوات في بيئته الصوتية (العاني، ١٩٨٣، صفحة ٥٠).

إنَّ التغيرات التي تعرّضت لها الأصوات داخل النسيج الصوتي، إنّما هي من أجل تخفيف الثقل النطقي المتأني من اختلاف حركات أعضاء النطق المؤدية إلى

اختلاف مخرج الصوت وصفته، ولإيجاد المجانسة، والتشاكل، والتناسب في بيئة اللفظة يعمد الناطق إلى إحلال أو تقريب صوت من آخر ليكون مناسباً له.

٢- الترقيق والتفخيم

الأصوات المفخمة هي الأصوات التي تنتج من طريق ارتفاع أقصى اللسان وتراجعه نحو الجدار الخلفي للحلق، ويؤدي ذلك الوضع إلى تفخيم الصوت، فيكون طرف اللسان مكاناً للأصوات المفخمة وغير المفخمة، وذلك لإمكانية تغيير إرتفاع أقصى اللسان وموقعه عند وضع طرف اللسان في موضعه من مخارج الأصوات فيؤدي ذلك التغيير إلى تنوع في جرس الصوت بسبب تغير شكل الفراغ الرنان، الذي يكون مصاحباً لتكوين الصوت في مخرجه والأصوات المفخمة هي: (ظ. ص. ط. ض. اللام المفخمة. الراء المفخمة) يصاحب ذلك الأصوات المرققة، وهي تكون من بين الأصوات الأسنانية والأسنانية اللثوية واللثوية وهي: (ر. ذ. ث. س. ز. ت. د. ل. ر. ن) (الحمد، ٢٠٠٢، الصفحات ١١٦-١١٧).

ويظهر من ذلك أنّ التفخيم والترقيق صفتان متخالفتان على أساس غلظ الصوت، فالصوت يكون غليظاً بسبب صفتي الاستعلاء والإطباق، فجميع الأصوات المستعلية والمطبقة تعد أصواتاً مفخمة دائماً في اللغة العربية، وقد يتأثر الصوت المفخم بالسياق الذي يرد فيه، فيكون على درجات من القوة، فمن الأصوات التي ترقق في سياقات صوتية وترقق في أخرى هي (اللام والراء) وعند استبعاد ما تقدم من الأصوات المفخمة التي تجمع الاستعلاء والإطباق أيضاً، وحالات التفخيم في (صوتي اللام والراء) فإن المتبقي من الأصوات يكون مرققاً (داود، ٢٠٠١، الصفحات ١٢٦-١٢٧).

وقد فصل العلماء في أحوال أصوات العربية من حيث الترقيق والتفخيم وأفاضوا في ذلك مما لا مجال لإعادته (الحمد د.، ١٩٨٦، صفحة ٤٨٠).

هذه الصفات التي تكون عليها الأصوات بين التفخيم والترقيق تحدث نوعاً من التقارب الصوتي نتيجة التأثير في الصفات التي تحملها الأصوات التي تتجاور في السلسلة الكلامية، من ذلك عندما تقع (السين) قبل صوت يحمل صفة الاستعلاء، فتقرب منه من طريق قلبها (صادا) ليكون هناك انسجام صوتي نحو: (سقت، صقت، وفي سلخ، صلخ وفي ساخط، صاخط) (ابن جني، ١٩٥٢، صفحة ١٤٤/٢).

وهذا التشابه الذي يكون عند وقوع (السين) قبل أصوات (غ. خ. ق. طاء) جاز أن تبدل (صادا) على الرغم من وجود فاصل، فإنه لا يغير في المعنى، وإنما هو تقريب أو مجانسة صوتية لتسهيل النطق.

وكذلك نجد أن من خصائص صوت (الراء) الميل إلى التفخيم بسبب مجاورته لبعض الأصوات، نحو (صور في سور، وأخرس في أحرص) (عبد التواب ر.، ١٩٧٣، صفحة ٢٠٠).

ومثل ذلك ما جاء في اللهجات العربية القديمة من إبدال صوت (الصاد) إلى (زاي) إذا سبقه (الذال) مثل لفظة: (يزدق) في (يصدق)، وإن الاتصال الذي وقع بين (الصاد والذال) هو الذي كان سبباً للتأثر، وقد نقل ذلك (ابن السكيت ت ٢٤٤هـ) عن العرب فقال: (والعرب تقول: أزدق بمعنى أصدق: ولا يقولون زدق) (ابن السكيت، ١٩٠٣، صفحة ٤٥).

واللغويون القدماء لم ينسبوا ذلك النطق إلى قبيلة بعينها (وأغلب الظن أن الزاي هنا كانت مفخمة غير أنهم كتبوها بالزاي المرققة لعدم وجود رمز للزاي المفخمة في الكتابة العربية) (السامرائي، ١٩٨١، صفحة ٤٥).

فالمعيار الذي وضعه العلماء لمثل تلك الحالات عند النظر فيها، وتحليلها، وإيجاد العلة لها هو الذوق والحس، فيقول الرماني: (ت ٥٣٨٤هـ): (وأما الحسن بتأليف الحروف المتلائمة فهو مدرك بالحس وموجود في اللفظ) (الرماني، د. ت، صفحة ١٢/٢).

يروى أن الأصمعي (ت ٢١٦هـ) قال: (اختلف رجلان في الصقر فقال أحدهما: الصقر (بالصاد)، وقال الآخر: السقر (بالسين) فتراضيا بأول وارد عليهما فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما إنما هو الزقر) (ابن جني، ١٩٥٢، صفحة ٣٧٤/١).

وقد أدرك العلماء أن العلة ذوقية تلجئ الناطق إلى اختيار السلسلة اللفظية التي تجعل نطقه سلسلا، ومثل هذا التقريب الصوتي كان مشهورا عند قوم من (بني تميم) يطلق عليهم (بلعنبر)، إذ يقلبون (السين) إلى (صاد) عند أربعة أصوات هي (الطاء القاف الغين الخاء) إذ جاءت بعد (السين) ولا يهم في ذلك إذا جاءت ثانية أو ثالثة أو رابعة فيقولون: (سراط في صراط، والسخب في الصخب) (المبرد، المقتضب، ١٩٦٨، صفحة ٣٦٠/١).

فقد اختار هؤلاء بدل صوت (السين) صوتا يقاربه في الصفة والمخرج ل تتم عملية المجانسة، والمشابهة مع الصوت الذي يليه، فكان صوت (الصاد)، ولعل العلة في ذلك التشاكل، والإبدال التقريبي، وهو الابتعاد عن الثقل الذي ينشأ من طريق نزول اللسان، ثم ارتفاعه لنطق الصوت المستعلي. لأن في اجتماع الأصوات تختلف مميزاتها، فيكون هناك صوتان انماز أحدهما عن الآخر بمزية ما، إما بتفخيم

أو إطباق أو تفش أو غير ذلك من الصفات؛ لأنّ الصوت بسبب اتحاده بما يجاوره سيجذبه إلى حيزه، ويسلبه تلك المزية الخاصة به، ويقوم بإدخاله معه فيها، أو يحدث بينهما صوت يشبههما (القرطبي، ٢٠٠٠، صفحة ١٧٧). من خلال التقريب بين الأصوات المتجاورة، وهي على العموم ظاهرة من ظواهر التطور الصوتي، فالكلمة التي تشتمل على حركات متباينة تميل في تطورها إلى الانسجام بين هذه الحركات، حتى لا ينتقل اللسان من ضم إلى كسر إلى فتح في الحركات المتوالية، لأنّ الناطق حين يقتصد في الجهد العضلي ينجح من دون قصد أو تعمد إلى الانسجام بين الحركات (أنيس د.، ١٩٥٢، صفحة ٩٦).

ومن التقريب الصوتي ما يحدث في كسر الفاء في صيغة (فَعِيل) فحقه الفتح، ولكن هناك من يكسره طلباً للخفة والتجانس، قال ابن جني: (ومن ذلك تقريب الصوت من الصوت مع حروف الحلق نحو شعير وبعير ورغيف وسمعتُ الشجري غير مرة يقول: زئير الأسد يريد الزئير، وحكى أبو زيد عنهم الجنة لمن خاف وعيد الله) (ابن جني، ١٩٥٢، صفحة ١٤٣/٢).

والاشتراط ليس إلزاماً نطقياً، وإتّما هو وصف لظاهرة وَجَدَ فيها العلماء أنّ النطق يكون في هذا الحال التي يكون فيها الصوت مجاوراً لأصوات الحلق (ابن سيده، ١٩٩٦، صفحة ٢١٣/١٤). وذلك من أجل التخفيف من ثقل التتابع الصوتي على حركات اللسان، فتجنح أعضاء النطق إلى عملية التخفيف والتيسير، ويستند الناطق في تقريب الأصوات بعضها من بعض إلى آلية نطقية عضلية، يكون فيها الصوت الأقوى هو من يؤثر في الصوت الأضعف، بحسب رأي القدماء، وهذا لا يعني جعل ذلك أقرب إلى القواعد والضوابط المقررة، وإتّما هي قراءة وصفية لما يعترى السلسلة الكلامية من تغيير في أثناء النطق، فذهب بعض العلماء إلى أنّ

الصوت الأضعف يقلب إلى الأقوى، ولا يقلب الأقوى إلى الأضعف، فقالوا في ذلك: (كل سين وقع بعدها حرف من الحروف الخمسة: (ق. خ. غ. ع. ط) جاز قلبها صاداً نحو سقر وصقر، ويساقون يصاقون، وسخر وصخر من الهزء، فأما الذي من الحجارة فبالصاد لا غير، أما يساقون، فإنها جاز قلبها صاداً يصاقون، لأنّ السين مستعلية، وأضعف من الصاد المستعلية والأضعف ينقلب إلى الأقوى، ولأنّ السين أصل، وإذا كانت الصاد أصلاً لم يجز قلبها سينا، كصخر بمعنى الحجر فلا يجوز أن يقال فيه سخر، لأنّ الصاد أصل وهي أقوى من السين والأقوى لا ينقلب إلى الأوهى) (أبو الطيب اللغوي، د. ت، صفحة ١/١٢).

فتقارب المخارج هو الذي يؤدي إلى تلك المعاقبة، فكان العرب يلتمسون رشاقة اللفظ وتوفر الناحية الموسيقية، وبناء اللفظة العربية في حركاتها، وسكناتها، وأصواتها يظهر جنوح العربية إلى بلوغ هذا التناسب الصوتي الموسيقي (السامرائي، ١٩٨١، صفحة ١٠٩).

ولعلّ من أبرز مظاهر التقريب أو التجنيس الصوتي هو ما نلاحظه في مماثلة حركة لحركة أخرى مماثلة تصل إلى درجة كبيرة كما في (عليه ومنه وفيه)، فتكون الحركة التالية للهاء (كسرة) مع أنّ الضمير واحد، والمفترض يُبنى على الضم؛ لأنّ أصلها الضم وبعدها الواو، وليس يمنع العرب من أن يخرجوها على الأصل فالهاء تُكسر إذا كان قبلها يا أو كسرة. . . فكما أمالوا الألف في مواضع استخفافاً كذلك كسروا هذه الهاء. فالكسرة هنا كالإمالة في الألف لكسرة ويمكن أن نمثل لمسألة التقريب الصوتي من خلال نطق الألف نطقاً يجعلها بين الفتحة الصريحة أو الكسرة الصريحة وإلى ذلك قال سيبويه: (الألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور وذلك قولك عابد

وعالم ومساجد ومفاتيح. . . إنها أموالها لكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها
وجميع هذا لا يميله أهل الحجاز) (سيبويه، ١٣١٧هـ، صفحة ٢/٢٥٩).

وهذا يعطي تفسيراً لذلك التقريب الذي لجأت إليه بعض القبائل العربية، فقد
ماثل صوت من الأصوات في السلسلة الكلامية، أو لفظة ما صوتاً آخر بفعل التأثير
فيه فجعله قريباً منه من الناحية النطقية أو مماثلاً له، وتتوقف هذه الإمالة، أو السعي
للمقاربة الصوتية عندما يكون هناك سياق آخر مختلف عن الأول.

وهو عندما تأتي الأصوات (ص. ض. ط. ظ. غ. ق. خ) قبل الألف، فإنه يمتنع
التقريب الصوتي نحو: (قاعد غائب خامد صاعد طائف ضامن ظالم) ويعلل سيبويه
ذلك بقوله: (لأنها حروف مستعلية إلى ما قبلها وما بعدها نحو كلاب وعابد وذلك
قولك مررت بهي ولديهي مال ومررت بدارهي. . . وأهل الحجاز يقولون: مررت
بهو قبل ولديهو مال ويقرأون فحسفنأ بهو وبادارهو الأرض) فإذا لحقت الهاء الميم في
علامة الجمع كسرتها كراهية الضمة بعد الكسرة ألا ترى أنها لا يلزمان حرفاً أبداً
فإذا انكسرت الميم قلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في الهاء ومن قال بدارهو الأرض
قال عليهمو مال وهمو ذلك) (سيبويه، ١٣١٧هـ، صفحة ٢/٤٩٣).

فما ذهب إليه سيبويه من أن هناك توافقاً حركياً أو انسجاماً صوتياً عند من
يكسر الهاء في حين أن أهل الحجاز لا يميلون إلى تحقيق الانسجام الصوتي، لأنهم لا
يستشعرون حاجة إليه، وليس في هذا الجانب، وكذلك أبقّت الحجاز الأصل النطقي
لصيغة (فعليل) بفتح الفاء، فلا تعرف الإمالة أو التوافق الحركي، في حين غيرهم
يكسر الفاء للتوافق مع الياء بعد العين (سيبويه، ١٣١٧هـ، صفحة ٢/٢٥٥).

ويرى سيوييه في مجمل تلك العملية النطقية أن تلك الأصوات تكون من (الحنك الأعلى والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد) (سيوييه، ١٣١٧هـ، صفحة ٢ / ٢٦٤).

وإذا وقفنا على المانع الذي يمنع حدوث التقريب الصوتي نجده يتعلق بأصوات الإطباق وأصوات الحلق التي فيها من التفخيم ما يمنع ذلك. لأنّ السلسلة الكلامية تتكون من حركات مستمرة، وإيقاع يتصف بالاستمرارية يقوم بها الجهاز والنطقي تقوم بإنتاج وحدات صوتية ومفرداتية مقطعية تترايط في ما بينها ويتأثر بعضها في بعض (بركة، د. ت، صفحة ٩٣).

الخاتمة

النسق الصوتي الذي تنبني عليه السلسلة الكلامية يراعي الناحية الذوقية لدى المتكلم فهو يعمل جاهدا لخلق التناسق الصوتي في داخل الألفاظ من خلال ترتيب صوتي يخضع لتأثرية ذوقية، وتعد المجانسة آية من آليات ذلك السعي الحثيث نحو التناسق الصوتي

وقد اتضح لنا أنّ التجنيس الصوتي له مظاهره وظواهره، في اللغة العربية، وهو يختلف عن التجنيس اللفظي الذي يعد فناً من فنون البديع في البلاغة العربية، وهما يتفقان في ظاهر المفهوم، وهو المشاكلة والمشابهة، فعندما يتم إبدال صوت من صوت آخر من طريق التقريب، أو المضارعة فإنه يمس الجانب الصوتي من دون المساس بالمعنى، فهو تجانس في الأصوات بتقريبها من بعض. في حين أنّ التجنيس البلاغي أو المجانسة يكاد يكون هناك اتفاق في اللفظ واختلاف كبير في المعنى.

كما أنّ الجانب البلاغي يتوخى الموسيقى، والتناسب اللفظي، والانسجام الصوتي للتأثير في السامع، وشد انتباهه، في حين أنّ التجنيس الصوتي في مجال اللغة الغرض منه الاقتصاد في الجهد العضلي للمتكلم، علاوة على الانسجام الصوتي، ومجالاته واسعة ومتعددة لا تخضع للتزويق اللفظي، والترف الصوتي، بل هناك قواعد صوتية تحكم ذلك بعد أن استنبطها العلماء من خلال رصدتهم لظواهر، ومظاهر التجنيس الصوتي الذي يكشف عن طبيعة اللغة، وسعيها الدائم للإيجاد أفضل الطرائق للاقتصاد النطقي وانسجامه.

المصادر والمراجع:

- بن مكرم الافريقي المصري (ت ٧١١هـ).
٢٠٠٣م. لسان العربدار صادر بيروت
الطبعة الثانية.
- *المدني، علي صدر الدين بن معصوم (ت
١٠٥٢هـ). ١٩٦٩م. أنوار الربيع في أنواع
البديع: تحقيق شاکر هادي شکر. مطبعة
النعمان- النجف الاشرف، الطبعة الاولى.
- *مطلوب، احمد. ١٩٨٠م. البلاغة العربية
المعاني والبيان والبديع. طبع وزارة التعليم
العالي والبحث العلمي العراقية، الطبعة الاولى.
- *الحلبي، شهاب الدين (ت ٧٢٥هـ) ١٩٨٠م
حسن التوسل الى صناعة الترسل تحقيق
ودراسة: أكرم عثمان يوسف. دار الرشيد
للنشر- بغداد.
- *الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن
بن محمد (ت ٤٧١هـ). ١٩٤٨م. أسرار
البلاغة في علم البيان. تحقيق وتصحيح: أحمد
مصطفى المراغي. مطبعة الاستقامة- مصر
الطبعة الاولى.
- *السلطاني، محمد علي. ٢٠٠٦م. البلاغة
العربية في فنونها (البيان والبديع). دار العلماء،
الطبعة الاولى.
- *عتيق، عبد العزيز. د. ت علم البديع. دار
النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.
- *المازني، أبو عثمان النحوي البصري ١٩٥٤م.
المتصف. شرح أبي الفتح عثمان بن جني
النحوي لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني
النحوي البصري. تحقيق ابراهيم مصطفى،
- القرآن الكريم
*حسان، تمام. ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. اللغة
العربية معناها ومبناها. الناشر. عالم الكتب
الطبعة الخامسة.
- *عمر، احمد مختار. ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. .
دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب- القاهرة،
الطبعة الرابعة،
- *عبد التواب، رمضان. ١٩٨٥م. المدخل إلى
علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، القاهرة.
- *أنيس، إبراهيم. ١٩٧١م. الأصوات
اللغوية. الناشر مكتبة الانجلو المصرية.
القاهرة، الطبعة الرابعة.
- *زيدان، جرحي. د. ت. الفلسفة اللغوية /
مراجعة د. مراد كامل، دار الهلال. القاهر
- *ماريو باي، ١٩٧٣م. أسس علم اللغة/
ترجمة د. احمد مختار عمر. طرابلس- ليبيا.
- *السعران، محمود. ١٩٦٢م. علم اللغة العام
مقدمة للقارئ العربي. دار المعارف. مصر.
- *سوسير، فرديناند دي. د. ت. محاضرات في
علم اللسان العام: ترجمة عبد القادر قيني-
افريقيا الشرق المغرب
- *الحمد، غانم قدوري. ١٤٣٣ هـ - ٢٠٠٢.
المدخل إلى علم أصوات العربية د. منشورات
المجمع العلمي العراقي
- *أيوب، عبد الرحمن. ١٩٦٣م. أصوات
اللغة. دار التأليف- مصر. الطبعة الاولى.
- *ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد

- وعبد الله أمين، القاهرة.
- *ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). ١٩٥٢. الخصائص. تحقيق. محمد علي النجار، القاهرة.-
- *سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ). ١٣١٧هـ الكتاب. نسخة مصورة على طبعة بولاق مطبعة المثنى بغداد.
- *ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ) ١٩٨٦م. المقرّب. تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني- بغداد.
- *ابن جني. أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) ١٩٥٤م. سر صناعة الإعراب. تحقيق: مصطفى السقا، ومحمد الزفزاف، وإبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مطبعة الحلبي وأولاده مصر، الطبعة الأولى.
- *المطليبي، غالب فاضل. ١٩٨٤م. في الأصوات اللغوية، دراسة في أصوات المد العربية، دار الشؤون الثقافية. نشر دار الحرية للطباعة- العراق.
- *ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي الموصل (ت ٦٤٣هـ)، ٢٠٠١م-١٤٢٢هـ. شرح المفصل: تحقيق. أميل بديع يعقوب. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى
- *برجشتراسر، ١٩٨٢م. التطور النحوي للغة العربية. ترجمة د. رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي- القاهرة. ودار الرفاعي بالرياض، مطبعة المجدد الطبعة الثانية.
- *أبو الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت ٣٥١هـ) د-ت. الإبدال. تحقيق: عز الدين التنوخي، المجمع العلمي العربي دمشق - الطبعة الأولى
- *المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ) ١٩٦٣-١٩٦٨م. المقتضب. تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة.
- *المبرد، أبو العباس (ت ٢٨٥هـ) ١٩٥٦م. الفاضل: تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة.-
- *العلوي، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥هـ) ١٤٢٣هـ. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: تحقيق عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية - بيروت- الطبعة الأولى.
- *السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ) ٢٠٠٨م. شرح كتاب سيبويه تحقيق. احمد حسن مهدي و علي، سيد علي. دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى.
- *ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (ت ٣٧٠هـ) ١٩٧٩م. الحجة في القراءات السبع المحقق. د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الثالثة.
- *ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن (ت ٣٢١هـ) ١٩٨٧م. جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى.

- *العاني، سلمان حسن. التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية. ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م. ترجمة د. ياسر الملاح، الطبعة الأولى - النادي الأدبي الثقافي - جدة السعودية.
- *ابن المعتز، عبد الله (ت ٢٤٧هـ) ١٩٦٧ م. البديع: تحقيق وتعليق: اغناطيوس كراتشكوفسكي، مكتبة المثنى بغداد، الطبعة الثانية.
- *داود، محمد محمد. ٢٠٠١ م. العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب للطباعة والنشر - القاهرة.
- *الحمد، غانم قدوري، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ م. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد مطبعة الخلود بغداد، الطبعة الأولى.
- *عبد التواب، رمضان ١٩٧٣ م.، فصول في فقه العربية مكتبة دار التراث القاهرة الطبعة الأولى.
- *ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق (ت ٢٤٤هـ) ١٩٠٣ م. القلب والإبدال نشره هفتر بيروت.
- *الرماني، ابو الحسن علي بن عيسى (ت ٤٠٣هـ) د. ت. النكت في إعجاز القرآن: تحقيق محمد خلف الله احمد. ود. محمد زغلول سلام. دار المعارف - القاهرة.
- *القرطبي، عبد الوهاب (ت ٤٦١هـ)، ٢٠٠٠ م. الموضح في التجويد تحقيق د. غانم قدوري الحمد، دار عمار، عمان.
- *انيس، إبراهيم. ١٩٥٢ م. في اللهجات العربية. مكتبة الانجلو المصرية؛ ط القاهرة.
- *ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (ت ٤٥٨هـ) ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م. المخصص: المحقق: خليل إبراهيم جفال الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة الأولى.
- *السامرائي، إبراهيم ١٩٨١ م. التطور اللغوي التاريخي، دار الأندلس - بيروت الطبعة الثانية.
- *بركة، بسام. د. ت، علم الأصوات العام مركز الإنماء القومي بيروت